أكدت على دور النساء الكويتيات منذ القدم

فايزة الخرافي: الديمقراطية والحرية اللتان جبل عليهما مجتمعنا كانتا السبب في منح المرأة حقوقها

الكويتية حققت انجازات كبيرة في مختلف الميادين والاصعدة سياسيا واقتصاديا وعلميا وثقافيا ومجتمعيا

تكريم الدكتورة فايزة الخرافي في أسوان

اسوان «جنوب مصر» -«كونا»: أكدت الدكتورة فايزة الخرافي أمس الاول ان الديمقراطية والحرية اللتين جبل عليهما المجتمع الكويتي ادتا الى منح المرأة حقوقها في كافة المجالات لافتة الى أهمية وعظم دور المرأة الكويتية منذ القدم.

جاء ذلك في ورقة عمل للدكتورة الخرافي امام منتدى نوت لقضايا المراة المقام ضمن فعاليات مهرجان اسوان الدولي لافلام المراة.

وأوضحت الدكتورة الخرافي أن المرأة الكويتية كان لها دورا كبيرا مميزا فقد وقفت خلف الرجل ومعه في كل ما مر على الكويت من ازمات الى ان تطورت الامور واصبحت الان في اعلى المناصب وصاحبة قرار.

واشارت الى أن الدستور الكويتي جسد مبادئ المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي والحقوق والواجبات العامة ونالت المرأة من خلاله كافة حقوقها المدنية والسياسية التي تمكنها من اداء دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كعنصر فاعل في المجتمع واتخاذ القرار في المواقع التي شغلتها.

ولفتت الى أن المرأة الكويتية نالت كافة الحقوق ومنها تقلد الوزارة وعضوية البرلمان والمجالس البلدية والقيادة في الوظائف الجامعية والدبلوماسية وكذلك تقلد الوظائف القضائية والعسكرية مبينة أن التشريعات ساعدت على منحها الحق في القيام بذلك.

وشددت الدكتورة الخرافي على أن المرأة الكويتية اثبتت جدارتها في الحصول على تلك الحقوق «حيث حققت انجازات كبيرة في مختلف الميادين والاصعدة سياسيا واقتصاديا وعلميا وثقافيا ومجتمعيا وساهمت في تكوين مؤسسات المجتمع المدني في المجالات التنموية والتطوعية».

وذكرت أن الواقع العملي اثبت ان مشاركات المرأة في بناء مجتمعها عززت من جهود التنمية الشاملة وكرست مفهوم الشراكة باعتبارها أساس العمل للدفاع عن قضايا المجتمع والتي تصب في المجمل ضمن مصلحة الوطن.

واشارت الى أن المرأة الكويتية ماضية في نضالها في تحمل المسؤولية «بصفته ليس شيئا ثانويا ولا ترفا مجتمعيا او فكريا وانما ضرورة ملحة فرضها التطور الطبيعي للمجتمع الكويتي وعنصرا هاما حيويا وبناء من عناصر العملية التنمية».

ونوهت الدكتورة الخرافي بأن المرأة الكويتية استحقت بناء على ذلك الاهتمام والتقدير ونيل كافة حقوقها «لاسيما انها قادرة على العطاء في جميع الميادين والمجالات ومواجهة التحديات والعقبات بكل قوة وصلابة».

واعتبرت أن أي مجتمع لا يستقيم الا بمساهمة الرجل والمرأة معا في رسم السياسات العامة ووضع الخطط التنموية ودفع عجلة التقدم الى الامام وتحقيق الاصلاح منوهة ب»التحصين الدستوري والتشريعي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الكويتية».

وأوضحت أن المرأة الكويتية تتمتع بوضعية اجتماعية متميزة كفلتها لها الشريعة الاسلامية الغراء كما كفلها لها الدستور الكويتي منذ عام 1962 بتحصين وكفالة العديد من الحقوق وعليها كل الواجبات المنوطة بالرجل وذلك في اطار قدراتها العملية والعلمية والثقافية والاقتصادية.

واشارت الى أن دولة الكويت حرصت على تمكين المرأة وتطورها في كافة المجالات وشملتها في خططها التنموية ودعم برامج تطوير القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وانشاء الية مؤسسية لحماية المرأة من العنف في المجتمع والاسرة.

وذكرت أن المرأة الكويتية نافست وبقوة في مجالات العمل المختلفة «حتى تمكنت من ان تدخل مجالات جديدة كانت فيما مضى حكرا على الرجل» منوهة بمشاركتها في مختلف اسواق العمل في دولة الكويت.

وأوضحت أن 46ر7 بالمئة من النساء في دولة الكويت من الفئة العمرية (15 – 64) توظفت عام 2013 معتبرة مع ذلك أن معظم هذه العمالة من النساء كانت محدودة في قطاعات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي.

كما لفتت الدكتورة الخرافي الى أن دولة الكويت تحظى بتجربة رائدة في مجال التكافل الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالفئات التي تحتاج الى رعاية مثل المسنين والمعاقين ويسري ذلك الوضع على المرأة الكويتية «تنفيذا للمادة 11 من الدستور».

واشارت كذلك الى اهتمام الدستور الكويتي بالاسرة في مجال الرعاية السكنية حيث اعتبر الاسرة احد المقومات للمجتمع وتتكفل الدولة بها وتوفر لها المسكن الامن والمناسب فضلا عن صدور القانون رقم 2 لسنة 2011 بمنح المرأة المطلقة والارملة والعزباء السكن الملائم.

ونوهت في هذا السياق بانشاء صندوق اسكاني للمرأة تم من خلاله تحديد شروط ايسر لحصول المرأة على حقوق الرعاية السكنية في الكويت «بحيث لا تحرم اي امراة كويتية من حقوق الرعاية السكنية مهما كانت اوضاعها العائلية والاجتماعية ومهما كان عمرها».

وفيما يتعلق بمؤشرات التمكين الاقتصادي اشارت الخرافي الى الاقبال المتزايد من المرأة الكويتية على الانخراط في سوق العمل مبينة أن حصة المراة من المشتغلين في القطاع الخاص ارتفعت من 5ر50 بالمئة عام 2010 الى 4ر51 بالمئة في منتصف عام 2013.

كما اشارت الى أن حصة المرأة الكويتية من المشتغلين في القطاع الحكومي بلغت 8ر44 بالمئة عام 2010 وارتفعت لتصل الى 45 بالمئة منتصف عام 2013.

وحول مؤشر تعريز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار أوضحت الدكتورة الخرافي ارتفاع نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب من المستوى القيادي دون الوزاري من 6ر7 بالمئة عام 2010 الى 20 بالمئة منتصف عام 2013 من اجمالي العاملين بهذه الفئة.

ولفتت الى ان هناك مساواة كاملة في المرتبات والبدلات والمكافات وكافة المزايا المادية والعينية ولا تفرقة فيها بين المراة او الرجل للعاملين في القطاع الحكومي مبينة ان القانون رقم 6 لسنة 2010 حدد قواعد عامة للعمل في القطاع الخاص و»لم يفرق بين الرجل والمرأة في مجال العمل فيه».

وخلصت الدكتورة الخرافي الى عدد من التوصيات العامة منها توجيه الأجهزة الرسمية لاعادة هيكلة بعض الادارات والوزارات من أجل خدمة قضية المرأة الكويتية في مختلف المجالات وكذلك العمل على انسجام التشريع الوطني المحلي مع التشريعات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة خاصة التي اقرتها الامم المتحدة في مجال حقوق المرأة.

كما حثت المرأة على تدارس كافة المعطيات التي يمكن ان تساعدها على استكمال نيل حقوقها المجتمعية عامة والسياسية خاصة والعمل على تحقيق سياسة شراكة واعدة مشتركة – مع توفير الاجواء المناسبة – لتتبوأ المرأة موقعها في صنع القرار.

وحثت كذلك على استحداث الية عمل لتعزيز المراة الكويتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلميا والتدارس والتجاوب مع جميع المتغيرات المحلية والدولية لتوظيفها لمصلحة الكويت عامة وقضايا المرأة خاصة.

الواقع العملي أثبت أن مشاركات المرأة في بناء مجتمعها عززت من جهود التنمية الشاملة وكرست مفهوم الشراكة

ودعت التوصيات الى وضع الية وطنية لتشجيع النساء البارزات في المجالات السياسية والاعلامية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية وذلك من خلال رصد جوائز سنوية لتكريم هذه الفئة المميزة من المجتمع النسائي الكويتي.

واشارت الى تطوير آلية مؤسسية لتضمين المرأة والنوع الاجتماعي في التخطيط و التنمية والاستدامة بدولة الكويت من خلال انشاء وحدة متخصصة لقضايا وتمكين المرأة ودراسات النوع الاجتماعي والاهتمام باعداد قواعد البيانات والمؤشرات الخاصة بالمرأة والنوع الاجتماعي لدعم صناع السياسات العامة ومتخذي القرار بالدولة بخصوص قضايا المرأة.

كما حثت التوصيات على ضرورة تبني رؤية مجتمعية شاملة للتعامل مع مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي بمشاركة كافة الأطراف مع التركيز على المحورين الوقائي والعلاجي وانشاء مركز وطني للتعامل مع العنف الأسري.

وحثت كذلك على تشجيع المرأة الكويتية على دخول مجال المشروعات الصغيرة من خلال تدريبهن على تنفيذ وادارة تلك المشروعات واعطاء دور أكبر لقضايا المرأة الاقتصادية من جانب منظمات المجتمع المدني الكويتي فضلا عن التوسع في شغل المرأة الكويتية للمناصب القيادية.

ودعت التوصيات ايضا الى تفعيل ودعم استمرارية جهود التثقيف السياسي للمرأة الكويتية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الكويتية والعربية والدولية وتطوير دور المجتمع المدني النسائي مع توثيق التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المدني النسائية.

تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات

«الداخلية»: تدشين فعاليات الحملة الإعلامية «قربك لهم.. حماية لهم»

أعلنت وزارة الداخلية عن تدشين فعاليات الحملة الإعلامية «المشروع الوطني لسياسة وإدارة الوقاية من تعاطي المخدرات» تحت شعار «قربك لهم.. حماية لهم» تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات اليوم السبت بالتعاون مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفريق غراس التطوعي.

وقال مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة الداخلية العميد توحيد الكندري في بيان ان الحملات التوعوية تأتي انطلاقا من الدور التوعوي والإرشادي للادارة لرفع مستوى الوعي المجتمعي بخطورة آفة المخدرات وخصوصا بين فئة الشباب.

وذكر العميد الكندري ان الإدارة قامت بالتعاون مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بتفعيل مبادرات الوقاية من المخدرات عبر حملات توعوية واسعة ومستمرة وترجمت ذلك في انطلاق «المشروع الوطني لسياسة وإدارة الوقاية من المخدرات» الذي ينفذ بالتعاون بين وزارة الداخلية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «يو ان دي بي».

واشار الى أن للأسرة دورا كبيرا في توعية أبنائها بخطورة المخدرات ورفع مستوى الوعي لديهم من تلك الآفة المميتة مشددا على أهمية التحاور الإيجابي معهم والاستماع إليهم ومتابعتهم أولا بأول حفاظا عليهم من رفقاء السوء.

ودعا جميع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي إلى دعم حملة «قربك لهم.. حماية لهم» للمساهمة في رفع مستوى الوعي للحد من آفة المخدرات بين كافة شرائح المجتمع.

توحيد الكندري

غازي العنزي : المواطن الكويتي يحفظ المعروف ويجزي بمثله

محام كويتي يطلق مبادرة لمدينة سكنيَّة تحمل اسم مشعل الأحمد

غازي العنزي

أكد المحامي غازي العنزي أن العمل الوطني مفخرة يتمناها كل مواطن محب لوطنه، فالعيش في سبيل نهضة الوطن لا يضاهيه عمل سوى الموت في سبيل الوطن، ولا غرو اذ قلنا الجهاد المدني اطول شقاء من الجهاد العسكري، فالمقاتل في سبيل وطنه يكون عملا مؤقتا اثناء الحروب او المعارك وتنتهي بانتهاء المعركه، بينما المعارك المدنية لرفعة الوطن فهي مستمره ما استمر الوطن بالبقاء، فالمجاهد الوطني في عمل وجهاد مستمر لا يتوقف حتى تتوقف دقات قلبه.

وأضاف ان كثير هم اولئك الذين شيدوا البنيان في الكويت ورفعوا اسمها عاليا وعاشوا ثم ماتوا في سبيل رفعة الوطن المدنية وقاتلوا في الاحداث والساحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقط من اجل ان تكون الكويت دانة الخليج.

مشيراً الى انه يجب علينا اليوم الحديث الجدي والسعي الحثيث لتخليد اسماء اولئك الكوكبة النيرة على ارض الواقع حتى تتعرف الاجيال القادمة عن الرعيل الذي اسس ثم ساهم في نهضة الكويت وجعلنا نتنعم بخيرات هذه الارض ونتنافس الاخرين في نهضتنا الانسانيه وليس البنيانية.!

مضيفاً، ولا اجد بوابة لهذه الغاية السامية من التحقيق سوى الرجل الذي عمل بصمت منذ نعومة اظافره لم يطلب مجد شخصي ولا سمعه من الاخرين سوى مرضاة الله ورفعة الوطن وخدمة امراء الكويت السابقين، وما اعنيه هنا هو سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح هذا الرجل الذي لايخفى صنيعه ولا ينكر جهده من اجل الكويت واهل الكويت ومازال يرددها في مجالسه نحن في خدمة الوطن والمواطن حتى نلقي الله عليها.

واضاف، هذا الرجل يستحق ان يخلد اسمه في ضاحية سكنية نقدمها كعرفان رمزي لنضاله في الحياة من اجل الكويت ولتكن اول منطقة سكنية يطالب الشعب فيها الحكومة تسميتها باسمه.

واشار الى انه يقترح ان تبدل اسم ضاحية جنوب صباح الأحمد لتكون مسماها الجديد ضاحية مشعل الأحمد الصباح ولنعمل جاهدين لتكون مدينة نموذجيه لاتقل عن حلاوة مدينة الأحمدية في بداية عصرها الذهبي، ثم علينا ان نختار اسماء من اهل الكويت الذين ساهموا في بناء الوطن لتكون هناك مناطق تخلد اسمهم وهذا عرفانا من المجتمع لهم نظير ما عملوا في حياتهم من اجلنا واجل اجيالنا اللاحقة.

وقال العنزي : انني اعلن اجتهادي وعملي لتحقيق هذا الهدف على ارض الواقع في القريب العاجل وسوف اخاطب المسؤولين وذلك لتحقيق هذه الغاية فالمواطن الكويتي مواطن يحفظ المعروف ويجزي بمثله وخير من يطبق وما جزاء الاحسان الا الاحسان وهي دعوة للمهتمين لتتضافر الجهود لتحقيق المنشود

في عدد من المواقع وسط إجراءات احترازية ووقائية مشددة

6 آلاف طالب وطالبة أدوا اختبار القدرات الأكاديمية بجامعة الكويت

انطلقت صباح أمس السبت اختبارات القدرات الأكاديمية لطلبة الصف الثاني عشر والتي تعقد للمرة الأخيرة خلال العام الجامعي 2020 / 2021، حيث استقبلت جامعة الكويت 6000 طالباً وطالبة لتأدية اختبارات القدرات الأكاديمية في عدد من المواقع الجامعية، وسط الاشتراطات الصحية والتدابير الوقائية المطلوبة لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19-»، حرصاً من الجامعة على سير تلك الاختبارات في أجواء صحية وآمنة لأبنائنا لطلبة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كافة الإدارات المعنية.

وفي هذا الصدد ذكرت مساعد نائب مدير الجامعة للتقييم والقياس الدكتورة رواء سعود الجارالله أن عدد الطلبة المتقدمين لأداء اختبار القدرات الأكاديمية اليوم بلغ 6000 طالباً وطالبة، في اللغة العربية والإنجليزية والرياضيات واللغة الفرنسية، وذلك تمهيداً لقبولهم في جامعة الكويت.

وأشارت إلى أن جامعة الكويت تقدم ثلاث فرص للاختبارات في كل عام جامعي في الفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني، وتعد اختبارات اليوم آخر اختبارات ضمن المحاولة الثالثة (مايو – يونيو) قبل القبول للفصل الدراسي الأول القادم 2022-2021، حيث تم تقسيم الطلبة لعدة دفعات على مدى شهر ليتسنى الالتزام بالاشتراطات الصحية المتبعة من قبل وزارة الصحة وللمحافظة على صحة وسلامة الطلبة.

وفيما يخص الطلبة المصابين بفايروس كورونا المستجد – كوفيد 19 أوضحت د.الجارالله أنه عليهم التواصل مع مكتب التقييم والقياس على البريد الإلكتروني التابع للقسم والمدون ببطاقة الدخول والموجود أيضاً على وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للمكتب لتزويدهم بما يثبت الإصابة، متمنية لهم الشفاء العاجل بإذن الله.

وأضافت أنه بإمكان الطلبة الدخول على نظام التسجيل لمعرفة النتائج بعد الإعلان عنها.

وتقدمت د. الجارالله بجزيل الشكر للاتحاد الوطني لطلبة الكويت على قيامهم بالمساعدة في تنظيم الاختبار وجميع الجهات المعنية من وزارتي الصحة والداخلية في الحفاظ على الأمن والسلامة العامة في الجامعة.

كما تقدمت بالشكر الجزيل لإدارة الأمن والسلامة على جهودها الكبيرة في الحفاظ على الاشتراطات الصحية وحسن التنظيم والحفاظ على السلامة والأمن، كما شكرت جميع الكليات والأمانة العامة بجميع الإدارات العاملة فيها والتي ساهمت بتنظيم هذا الاختبار.

رئيس نقابة نفط الكويت شدد على ان أبناء الكويت اولى بالتعيين بمؤسسات الدولة

يوسف الشريفي: على وزير النفط قبول جميع مجتازي الاختبارات من حملة الدبلوم في القطاع النفطي فورا

دعا رئيس نقابة العاملين بشركة نفط الكويت يوسف الشريفي وزير النفط والرئيس التنفيذيلمؤسسة البترول الكويتية الى قبول جميع مجتازي الاختبارات من حملة الدبلوم في القطاعالنفطي فورا .

وشدد الشريفي في تصريح صحفي على ان حملة الدبلوم انتظروا اعلان التقدم للتعيينبالمؤسسة وشركاتها النفطية على مدى عامين وتم استيفاء جميع الشروط بما فيها الاختباراتالتعجيزية والتي لا تطبق الا على الكوادر الوطنية فقط . وتابع الشريفي ان هؤلاء الشباب هم ابناء الكويت والاولى بالتعيين في القطاع النفطي الذي يعدمصدر الدخل الوطني الأول ، لذا وجب قبولهم وتعيينهم بالقطاع النفطي فورا بعد ان اجتازوا تلكالاختبارات التعجيزية .

واضاف قائلا « نعلم مدى الجهود المبذوله من الوزير والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول ، لكنندعوكم للمزيد دعماً لاخواننا الخريجين وتوفير الدرجات اللازمة لتعيينهم بشكل عاجل «.وختم الشريفي تصريحه بالتاكيد على ان عمل الحكومات في اي دولة في العالم يقاس بما توفرهمن وظائف سنوية للكوادر الوطنية لحمايتهم من شبح البطالة وما يصيب المجتمع من اثار نفسية واجتماعية واقتصادية خطيرة وهو ما يدعوا لاستيعاب تلك الكوادر الوطنية المتميزةواصدار قرار تعيينهم فورا «.